وسواء الخمر وغيره من المحرمات عند الاكثر والطين وغيره على خلاف فيهما نظر
الى عموم ادلة تحريمهما مع عدم معارضة الايات لهما لاختصاصها بالميتة
والدم ولحم الخنزير لقصدها بحصر المحرمات الثلثة وفيه ان تحريم الثلث لغير
واغلظ من تحريمها فاباحتها للمضطر يوجب باحتمال بطريق اولى سيما
الطين وقد ورد النص في الارمني بالاباحة للضرورة على ان عدم
حفظ النفس من التلف اشد تحريما من تناولهما فاذا تعارضا وجب ترجيح
الاخف وفي بعض النصوص مرة لا تدعليكا بأني وفي الخبر في رجل صابه
عطش حتى خاف على نفسه واصاب خمرا قال يشرب منه قوته واما ما في
الحسن ان الله عز وجل لم يجعل في شئ مما حرم دواء ولا شفاء فهذا يقال
انه لا تحريم حال الضرورة بالفرض وفيه نظر لتوقف نفي التحريم
حال الضرورة على وجود الشفاء فيه والشفاء منفي بالنص مطلقا فلا
ان يتم لاستغفر فيه وان جاز دفع المضرة به فان قيل انا نشاهد الشفاء
في بعض المحرمات بالتجربة قلنا ان الحرام قد يضر بالروح اكثر مما ينفع
البدن كما قال الله سبحانه في الخمر والميسر اثمهما اكبر من نفعهما فما لك
من الحرام انما هو الاضافة الى الروح والبدن جميعا وذلك لان الشارع
انما هو طبيب الارواح اولا والابدان ثانيا وتبعا ويراعي مصلحتها معا فما
انما يعالج الابدان بقدر ضرورة احتياج الارواح لا عبرة به وان نفع
الابدان مفتاح انما يحل للمضطر ما يحفظ عن الضرر دون الزايد عليه
لان الضرورة تندفع بذلك والامر فيشرب منه قوته وهو ظاهر الاكثر
اما الزيادة على الشبع فحرام اجماعا وبه فسر العادي في الاية كما قدمناه

الباء للتعدية او للسببية
فايضة بالارواح ح

ح

ح

بين بقي البتة رغبة فيها والاكثر على ان المراد بالباغي الخارج على الامام كما
في النص وهو معناه شرعا وبالعادي قاطع الطريق والسارق كما في النصوص
وقيل فيهما اقوال اخر وفي وجوب الاكل نظر الى المستلزم تركه الاعانة
على نفسه المنهي عنها بقوله تعالى ولا تلقوا ونحوه وعدمه نظرا الى الصبر
عنه نوع تورع فيكون كالصبر على القتل ممن يريد منه اظهار كلمة الكفر
قولان والاصح الاول اذ لا تحريم حال الورع في تركه وفي الامرين فوق
وفي الخبر من اضطر الى الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل شيأ من ذلك حتى يموت
فهو كافر مفتاح لو اضطر الى طعام الغير وليس له ثمن وجب على صاحبه بذله
لان في الامتناع اعانة على قتل المسلم وان قدر على دفع الثمن وجب وان زاد
على ثمن المثل لارتفاع الضرورة بالتمكن خلافا للمسبح معللا بانه مضطر
الى دفع الزيادة فكان كالمكره عليها وهو ضعيف مفتاح المشهور عدم
جواز التداوي بشئ من المسكرات والانبذة ولا بشئ من الادوية
معها شئ من ذلك للمعتبرة المستفيضة منها الصحيح عن دواء عجن بالخمر فقال لا
والله ما احب ان انظر اليها فكيف اتداوى به هو بمنزلة شحم الخنزير ولحم
الخنزير ويستثنى التداوي بها للعين مع الضرورة للحسن وقيل بالمنع
منه ايضا للاطلاق وخصوص الاخبار واطلق القاضي جواز التداوي
بها اذا لم يكن عنه مندوحة وجعل تركه احوط وكذا اطلق في الدروس
كالتزان والاصح ما اختاره الشهيد الثاني ره من جوازه مع خوف التلف
خاصة جمعا بين الادلة لحمل تلك النصوص على تناول الطيب العافية وقد
يدل عليه مفتاح يجوز الاستشفاء بسؤر الابل للنص والاجماع واما شرب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)